أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية.

The Impact of Corporate Governance on The Performance of Libyan Banks During Financial Crises.

أحمد ابريك مراجع محمد[1]♦ ، طارق عبدالحميد مصباح سعد[2]

[1] جامعة طبرق، ليبيا ،ahmad.mohamed@tu.edu.ly

[2] جامعة طبرق، ليبيا، Tariq.AbdulHamid@tu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2022/04/19 تاريخ القبول: 2022/06/10 تاريخ النشر: 2022/07/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية. لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي. ويتكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا بشقيها: مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، للمصارف الواقعة شرق ليبيا، وقد تم توزيع 50 استمارة استبيان بعد أن تم تحكيمها من قبل مختصين وقد تم واسترداد 42 استمارة. للوصول إلى نتائج الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بحيث شمل النموذج الجوانب المختلفة للحوكمة، كما تم تدعيم نتائج النموذج الأول بنتائج تحليل الانحدار المتدرج التي جاءت مطابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمبادئ الحوكمة بصفة عامة على أداء المصارف في ظل الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي، وأن المبادئ المسؤولة عن هذا الأثر هي تبني المصرف للمعايير الأخلاقية العليا، ووجود إجراءات لحماية حقوق المساهمين، أما المبادئ الأخرى فبينت النتائج عدم تأثيرها .توصي الدراسة بضرورة وجود خطوات فعالة لضمان الالتزام بمبادئ الحوكمة في المصارف، وضرورة تفعيل دور سوق الأوراق المالية، وضرورة وجود برامج تعليمية لزيادة الوعي بأهمية الحوكمة كأداة فاعلة لتجنب التعثرات المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ; المصارف التجارية ; الأداء المالي

Abstract

The purpose of this study is to investigate the impact of Corporate Governance (CG) practices on the Performance of Libyan banks during crises. The study population consists of board of directors and higher executive management of banks based on East Libya. For the purpose of collecting data, 50 questionnaires had been distributed, while 42 of them were collected back. The study employs multiple regression analysis and stepwise regression analysis to address the role of each corporate governance aspect in determining banks' performance during crises.

The findings of the study reveal that overall corporate governance has a positive impact on the performance of Libyan banks during crises. Furthermore, only two principles are

♦المؤلف المرسل .

responsible for this positive relation: the adoption of high ethical standards and the rights of shareholders, while the other principles are not significantly related to bank performance. Based on the findings, the study recommends: further procedures to insure the application of CG principles, activating the role of the Libyan Stock Exchange, and introducing educational programs to increase the awareness of CG.
Keywords: Corporate Governance ; commercial banks ; Financial performance.

المقدمة

يمكن تتبع ظهور مفهوم حوكمة الشركات (أو الحاكمية المؤسسية) إلى ظهور نظرية تكلفة الوكالة لــكل من Jensen and Meckling (1976)، وما نجم عن فصل الملكية عن الإدارة من تضارب لمصالح الإدارة مع مصالح الملاك. تعتبر الحوكمة أحد أهم المواضيع التي جذبت اهتمام الباحثين والأكاديميين عبر العقود الماضية، خاصة بعد الأزمات التي عسفت بعدة اقتصاديات بدءاً بالأزمة المالية الآسيوية عام 1997، مروراً بانهيار بعض الشركات العالمية في مطلع القرن الواحد والعشرين، ووصولاً إلى الأزمة العالمية المالية عام 2008 ((Erkins, Hung and Maros,2012.تطورت العديد من التعريفات لمفهوم حوكمة الشركات، فعلى سبيل المثال عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2004) بأنها ذلك الإطار الذي يتحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات لكل الأطراف المرتبطة بالشركة مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، كما يوضح هذا الإطار إجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، وهي بهذا توفر الهيكل الذي يضع أهداف الشركة، ويحدد وسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء. إن المتتبع للاهتمام المتزايد بالحوكمة يكتشف أن الاهتمام بها ازداد لغرض تفادي الأزمات والتقليل من أثرها .(Ionescu,2010) يعتبر مفهوم الحوكمة حديثا في الدول النامية التي بدأت مؤخرا السعي لإرساء مفاهيم حوكمة الشركات، وتعتبر ليبيا من ضمن الدول التي سارت مؤخرا في اتجاه ترسيخ الحوكمة في الشركات بصفة عامة(Larbash, 2010)، وفي القطاع المصرفي بشكل خاص(Zagoub, 2011). لذلك فإن هذه الدراسة تهدف لتسليط الضوء على جزء مهم من مخرجات تطبيق مبادئ الحوكمة وهو الأثر على أداء المصارف التجارية في ظل الازمات أي في ظل التي ما يشهده الاقتصاد الليبي من عدم استقرار مؤخراً.

1. مشكلة الدراسة:

إن الاهتمام بممارسات الحوكمة يتجلى في قيام العديد من المنظمات الاقتصادية العالمية بتطوير نماذج ومبادئ لتطبيق حوكمة الشركات، لعل أشهرها المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية (OECD)، وفي هذا السياق حظت حوكمة المصارف باهتمام خاص، حيث أثبتت التجارب السابقة أن المؤسسات المالية تكون نقطة البداية لأي أزمة مالية، وذلك لأن النظام المصرفي ركيزة رئيسية من ركائز استقرار النظام المالي للدولة (Orazalin, Mahmood and Lee, 2016). كما شددت العديد من المؤسسات العالمية، والحكومات على ضرورة التطبيق الفعال للحوكمة في القطاع المصرفي، وتعتبر مبادئ لجنة بازل لحوكمة المصارف إحدى أهم نتائج الاهتمام بحوكمة المصارف. حذت ليبيا حذو العديد من البلدان النامية التي بدأت في السنوات الأخيرة تعزيز ممارسات الحوكمة، حيث شدد سوق الأوراق

المالية على أهمية تطبيق الحوكمة (شريعة والبركي، 2014)، كما أصدر مصرف ليبيا المركزي في عام 2010 دليلا لحوكمة المصارف، وتعزيزاً لأهمية الحوكمة فقد أعطى القانون رقم 19 لسنة 2013 بشأن ديوان المحاسبة الحق لديوان المحاسبة في الرقابة على مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة فيما يحقق الصالح العام. تشهد ليبيا منذ سنوات مرحلة انتقالية كان لها التأثير السلبي الواضح على الاقتصاد بصفة عامة وعلى النظام المالي والمصرفي بصفة خاصة، حيث مرت البلاد بعدة مراحل انتهت إلى تعثر قيام المصارف بعملها ونقص في العملات الأجنبية وشح شديد في السيولة لدى المصارف، ومن هنا تكتسب حوكمة الشركات أهميتها حيث أن الغاية الرئيسية من تطور حوكمة الشركات هي المحافظة على مصالح الأطراف المختلفة وتفادي أو التقليل من أثر الأزمات (Kowalewski, 2016). عليه يبرز التساؤل عن أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الأزمات، وبذلك يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي:

هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية ؟

و للإجابة على هذا السؤال تتطرق الدراسة لمجموعة من الأسئلة الفرعية متمثلة في مدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق كل مبدأ من مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية في ظل الأزمات.

2. أهمية الدراسة:

تجذب الأزمات الاقتصادية والمالية متخذي القرارات، وتتكثف الجهود سواءً على الصعيد المهني أو الأكاديمي سعيا لإيجاد سُبل للخروج من هذه الأزمات، أو لتقليل أثرها، أو لتفادي تكرارها. تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على قدرة المصارف التجارية على تطبيق معايير الحوكمة و توظيفها للتقليل من الآثار السلبية للأزمات، حيث من المتوقع أن تكون نتائج الدراسة مفيدة للقطاع المصرفي للمساعدة في الخروج من الأزمة الراهنة، وكذلك التقليل من مخاطر التعرض لأزمات مستقبلية. كما تساهم الدراسة في إظهار أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة والتشجيع على التقيد بدليل الحوكمة لما لذلك من فوائد على القطاع المصرفي سواءً في الأجل القصير وما يعانيه هذا القطاع من عدم استقرار أو في الأجل الطويل من حيث جذب المستثمرين وإعادة ثقة المودعين. من ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تحقق إضافة علمية لمجال العلوم الإدارية والمالية حيث أنها تعتبر إلى حد علم الباحثَين الدراسة الأولى التي تختص بتقييم أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية، وهي أيضا أولى الدراسات التي تسلط الضوء على الحوكمة كمحدد من محددات أداء المصارف خلال فترة الأزمة في ليبيا.

3. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الأُطر الفكرية لحوكمة الشركات.
- التعرف على الأبعاد التنظيمية والجوانب التقييمية للحوكمة في البيئة المصرفية في ليبيا.

- التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية خلال فترة الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي في ليبيا.

4. حدودالدراسة :

نتيجة لعدم توفر البيانات المالية الخاصة بالسنوات 2016-2017-2018 لم تتمكن الدراسة من تضمين المتغيرات الضابطة : حجم المصرف، والرافعة المالية، وهيكل الملكية، كما أن السبب ذاته حال دون قياس الأداء المالي بالاعتماد على النسب المالية على الرغم من فعالية الاستمارة كأداة لقياس الأداء. لذا فإنه من الممكن تحسين جودة النموذج مستقبلا بإضافة هذه المتغيرات للنموذج عند توفرها. بالإضافة إلى ذلك ونتيجة للظروف الراهنة في الدولة، اقتصرت الدراسة فقط على المصارف التي تقع إداراتها العامة شرق ليبيا، غير أن الباحثين يعتقدان أن هذه المحددات لن تقلل من أهمية البحث، على اعتبار أن نتائجه التي تم التوصل إليها سوف تزود الباحثين ومتحذي القرار والأطراف المهتمة بصورة عن أهمية التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة وأثره على أداء المنشآت المالية، وإمكانية توظيفها لتفادي وتجاوز الأزمات.

5. فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية التالية:

0H = لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية في ظل الأزمات.

و لغرض اختبار الفرضية الرئيسية سيتم اختبار 9 فرضيات فرعيه متعلقة بأثر كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات على حده وهي :(كفاءة واستقلالية ونزاهة أعضاء مجلس الإدارة ، وضوح هيكل المصرف ومسؤوليات الإدارة، فعالية واستقلالية أنظمة المراجعة، التزام المصرف بالإفصاح و الشفافية، فعالية نظام إدارة المخاطر، شفافية وعدالة نظام التعويضات والمكافآت، تحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم، تحديد دور الأطراف ذوي العلاقة وضمان حقوقهم، تبني المصرف للمعايير الأخلاقية والسلوكية العليا).

6. أُطر ومفاهيم الحوكمة:

على الرغم من التطرق التفصيلي لحوكمة الشركات إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للحوكمة، حيث اختلفت التعريفات حسب الجهة وهدفها. بصفة عامة يمكن تصنيف مفاهيم الحوكمة إلى مجموعتين وذلك بحسب الفكر السائد في الدولة: المفهوم الضيق، والمفهوم الواسع(شريعة والبركي، 2014). يرتكز المفهوم الضيق على وجود إجراءات لحماية حقوق المساهمين فقط، ومن أبرز التعريفات التي تتبنى هذا الفكر تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC)) التي تعرفها بأنها مجموعة إجراءات يتم من خلالها التحكم في الشركة والرقابة على أعمالها(2007,Alamgir). أما المفهوم الواسع فيشمل كافة الأطراف ذات العلاقة وهو المفهوم الذي تبنته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيت عرفت الحوكمة بأنها الإطار الذي يحدد الحقوق والمسؤوليات لكل الأطراف المرتبطة بالشركة (2004,OECD).

1.7.مفهوم وأهمية الحوكمة في القطاع المصرفي:

تمثل الحوكمة في القطاع المصرفي مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها إدارة المصرف لتحقيق أهدافه مع مراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين (Levine, 2004). تكتسب الحوكمة في المصارف أهمية خاصة، نظرا لطبيعة العمل الخاصة وكذلك بعض الخصائص المختلفة عن الأنشطة الأخرى مثل ارتفاع مستوى الغموض وكذلك ارتفاع عدم تماثل المعلومات الذي يعتبر أساس تكلفة الوكالة. كما أن عمل المصارف يخضع لرقابة حكومية شديدة وكذلك تشريعات تنظيمية أكثر من الأنشطة الأخرى مما يضع قاعدة مبدئية للحوكمة .(Metiva, 2009) إن التطبيق الفعال للحوكمة يساعد على تجنب التعثر ومخاطر الإفلاس (بورقبة وغربي، 2014)، كما يؤدي إلى زيادة قيمة حقوق الملكية ورفع التنافسية من خلال كل من الفعالية المالية والتشغيلية، وتحسين استقطاب رأس المال الخارجي، وتحسين سمعة البنك وتقييمه، وتخفيض تكلفة رأس المال(Molineus, 2007).

تهدف الحوكمة في المصارف إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وتحقيق الحماية لحقوق المساهمين، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للمصرف، وتحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل المصرف، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للمصرف ،وتحقيق الحماية لأموال المودعين(شريفي، 2009).

إن تعثر وإفلاس المصارف لا يمكن حصر أثره في الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، بل يمتد إلى التأثير في استقرار المصارف الأخرى عن طريق ما يعرف بسوق ما بين المصارف (Interbank Market)، الأمر الذي يؤثر في النظام المصرفي والمالي للدولة و من ثم الاقتصاد ككل، خاصة في ظل ارتفاع المخاطر المصرفية الناتجة عن التطورات التقنية وعولمة الأنشطة الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص(بورقبة وغربي، 2004).

2.7.مبادئ حوكمة الشركات:

حرصت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية على مواكبة الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات من خلال دراستها لمفاهيمها ومحدداتها وتبني نماذج لحوكمة الشركات في صورة مبادئ تمثل كل منها دليلا لممارسات الحوكمة.

1.2.7.مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

تعتبر المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إحدى أهم المبادئ في هذا المجال حيث تعتبر القاعدة للعديد من أدلة الحوكمة المحلية، فقد أقرت المنظمة 5 مبادئ في عام 1999 تم تعديلها في عام 2004 لتصبح 6 مبادئ، وفي عام 2015 قامت المنظمة ببعض التعديلات لهذه المبادئ بالتعاون مع وزارات المالية والمصارف المركزية لمجموعة دول ال20، لتصبح في نسختها الأخيرة كما يلي :(OECD,2015)

1. وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

2. ضمان حقوق المساهمين وضمان المعاملة المتساوية بينهم.
3. المستثمرون المؤسساتيون والأسواق المالية والوسطاء.
4. دور أصحاب المصالح.
5. الإفصاح والشفافية.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة.

2.2.7. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية إلى دعم المصارف المركزية في إرساء الاستقرار المالي والنقدي، وقد أصدرت اللجنة توصيات سنة 1999 بخصوص تطبيق الحوكمة في المصارف، وقامت بتعديل التوصيات في 2005، ثم قامت بإصدار هذه التوصيات في شكل مبادئ سنة 2006، وكاستجابة للأزمة المالية العالمية تم تعديل هذه المبادئ لتصدر النسخة المعدلة في سنة 2012، وفي يوليو 2015 صدرت النسخة الأحدث من هذه المبادئ، ويلخص جودة (2008) المبادئ الأساسية الصادرة عن لجنة بازل كما يلي:

1. التأهيل المناسب لأعضاء مجلس الإدارة بما يتناسب مع وظائفهم، والفهم الواضح لدورهم في تطبيق الحوكمة والقدرة على الحكم السليم فيما يخص أعمال المصرف.
2. قيام مجلس الإدارة بالإشراف والمصادقة على الأهداف الاستراتيجية للمصرف، ووضع القيم الأخلاقية والمهنية للعمل ومتابعتها من خلال الهيكل التنظيمي للمصرف.
3. قيام مجلس الإدارة بوضع حدود واضحة للمسؤولية والمحاسبة للإدارة التنفيذية ولأعضاء المجلس.
4. ضمان وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة من قبل الإدارة العليا بما يتماشى مع سياسات المصرف.
5. ضمان استقلالية المراجع الخارجي وأجهزة الرقابة الداخلية، والتأكد بأن القوائم المالية تعبر عن الوضع المالي للمصرف وذلك من خلال التأكد من ممارسة مراقبي الحسابات لمهامهم بما يتوافق مع المعايير المعمول بها.
6. ضمان وجود نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالعدالة والشفافية ويتماشى مع ثقافة وأهداف المصرف.
7. ضمان التزام المصرف بالإفصاح والشفافية.
8. الإدراك السليم المناسب من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لهيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، والمخاطر التي تحيط بطبيعة عمل المصرف.

3.7. الحوكمة في البيئة الليبية:

بدأ دور الحوكمة وأهميتها بالبروز في البيئة الليبية مع تأسيس سوق الأوراق المالية الليبي سنة 2006 وما نتج عن ذلك من إجراءات ولوائح وسياسات، من أهمها لائحة الإدارة الرشيدة (الحوكمة)، وهي لائحة إرشادية تتكون من 3 فصول: حقوق المساهمين، والإفصاح والشفافية، ومجلس الإدارة. كما أصدر مصرف ليبيا المركزي سنة 2010 دليلاً للحوكمة بالقطاع المصرفي، وألزم المصارف بتطبيق الإحكام الواردة فيه، وحدد آليات لمتابعة الالتزام (شنب،

2014). ويتكون الدليل من 6 أبواب، حيث أن الباب الأول يتطرق لتعريف كل الأطراف المعنية بالحوكمة، ويتطرق الباب الثاني لحقوق المساهمين، والباب الثالث لمجلس الإدارة، والباب الرابع للتفصيل في مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، و يتناول الباب الخامس الإفصاح والشفافية، أما الباب الأخير فيوضح بعض المتطلبات الأخرى.

7. الدراسات السابقة :

أولاً- الدراسات السابقة ذات العلاقة بأثر الحوكمة على الأداء في ظل الظروف الاعتيادية:

جذب أثر الحوكمة على أداء الشركات في الظروف الاعتيادية العديد من الباحثين، وتعتبر دراسة (Gompers, Ishii and Metrick (2003 من أهم الدراسات في هذا الجانب، حيث هدفت إلى تحديد أثر ضمان حقوق المساهمين كمقياس للحوكمة على سعر السهم لعدد 1500 شركة أمريكية خلال فترة التسعينات. باستخدام مؤشر خاص لقياس حقوق المساهمين توصلت الدراسة إلى أن زيادة حقوق المساهمين تؤدي إلى ارتفاع سعر السهم وبالتالي تحقيق عائد للملاك. وفقاً لهذه الدراسة، فإن سياسة الاستثمار التي تؤدي إلى بيع أسهم الشركات ذات حقوق المساهمين الأقل، وشراء الأسهم ذات الحقوق الأعلى حسب المؤشر، تؤدي إلى تحقيق عائد بمعدل .58% سنويا طوال فترة الدارسة. بالإضافة إلى ذلك، بينت الدراسة أن ارتفاع مستوى حقوق المساهمين يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة، وارتفاع الربحية، وانخفاض النفقات الرأسمالية، و انخفاض فرص الاستحواذ على الشركة.

ونتيجة للانتقادات الموجهة لاستخدام مقياس واحد لحوكمة الشركات، استخدمت دراسات أخرى مقاييس مختلفة، فقد قام (Brown and Caylor (2004 بتطوير ما يعرف بنموذج GOV-Score لقياس تطبيق حوكمة الشركات، الذي يتكون من51 معامل موزعة على 8 مجموعات)المراجعة، ومجلس الإدارة، والتعليم، وتعويضات المدير التنفيذي، وحقوق الملكية، والممارسات التقدمية، وحالة المؤسسة). باستخدام هذا النموذج لقياس الحوكمة، تم اختبار العلاقة بين درجة تطبيق مبادئ الحوكمة وأداء الشركات لعينة من 2327 شركة. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي لزيادة ربحية الشركة وقيمتها، وانخفاض مخاطرها، وزيادة الأرباح النقدية التي توزعها.

وعلى هذا السياق هدفت العديد من الدراسات إلى تقييم كفاءة حوكمة الشركات من حيث تأثيرها على جوانب أداء المؤسسة مثل Defond, Hann and Hul (2005)، و Defond, Hann and Hul (2005)، و Bowen, Rajgopal and Venkatachalam (2005)، وLarcker, Richardson and Tuna(2005) ، و (Skaife, Hermalin and Weisbach (2007، وCollins and LaFond, (2006 التي توصلت في مجملها إلى أن التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة، وقدرتها على النمو والاستمرار، وقدرتها على تحقيق الأرباح، وكفاءة الإفصاح، وتقوية التصنيف الائتماني للشركة.

كما استخدم (Baghat and Bolton (2008 في دراستهما 7 مقاييس لقياس درجة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وأثر تطبيقها على الأداء المالي مع الأخذ في الاعتبار تداخل العلاقة بين كل من حوكمة الشركات، و الأداء المالي، وهيكل رأس المال، و هيكل الملكية. خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات على الأداء المالي، وذلك عند قياس حوكمة الشركات باستخدام دليلGIM ودليلBCF، و ملكية مجلس الإدارة، والفصل

بين عضوية مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي. ومن ناحية اخرى أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي.

على صعيد الدول النامية وبالتحديد إقليميا، ازداد في السنوات الأخيرة الاهتمام بحوكمة الشركات ومتطلباتها وفوائدها وأثرها على عدة جوانب للمنشأة بما في ذلك الأداء المالي. ففي فلسطين تطرقت دراسة جودة (2008) إلى تقييم مدى كفاءة تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون والتنمية ومباد لجنة بازل، بالإضافة إلى اختبار مدى تأثير تطبيق هذه المبادئ على الأداء. لقياس تطبيق مبادئ الحوكمة استخدم الباحث استمارة استبيان بحيث تم تحديد 9 مبادئ لحوكمة المصارف مستقاة من مبادئ المنظمتين، كما شملت الاستمارة على جزء لقياس مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء. وقد اختلفت هذه الدراسة عن سابقاتها في قياس تأثير الحوكمة على الأداء باستخدام استمارة استبيان، حيث يمكن من خلال الاستبيان الحصول على معلومات لتقييم الأداء لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية. أظهرت النتائج أن الحوكمة لها تأثير إيجابي على أداء المصرف حيث يؤدي الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين، وزيادة ثقة المتعاملين في السوق، وتجنيب المصرف مخاطر التعثر، ومنح المصرف فرصة تنافسية إضافية، وزيادة فاعلية اتخاذ القرار وتجنيب المصرف مخاطر الفشل المالي والإداري.

وفي البحرين هدفت دراسة (Ahmed and Hamdan 2015) إلى استكشاف العلاقة بين درجة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية البحريني، ولقياس تطبيق مبادئ الحوكمة استخدمت الدراسة كل من ملكية كبار المساهمين، وحجم مجلس الإدارة، وعدد أعضاء المجلس المستقلين، والازدواجية في المهام، بينما تم استخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم لقياس الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك تم أخذ المتغيرات الضابطة التي قد يكون لها أثر على الأداء المالي(Control Variables) بعين الاعتبار وهي حجم الشركة، وعمرها، ودرجة الرفع المالي. وتوصلت الدراسة لنتائج مشابهة للأدبيات السابقة حيث وجدت علاقة ذات دلالة معنوية بين مقاييس الحوكمة المختلفة والأداء المالي للشركات البحرينية.

أما محلياً فهدفت دراسة(Omar 2010) إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي. اعتمدت هذه الدراسة في تجميع البيانات على استمارة استبيان بالإضافة إلى البيانات الثانوية المستخرجة من التقارير المالية للشركات عن طريق مصرف ليبيا المركزي. وباستخدام تحليل معامل الانحدار توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات. ولعل من أهم انتقادات هذه الدراسة عدم تمييزها بين المؤسسات المالية التي تشكل الجزء الأكبر من سوق الأوراق المالية والقطاعات الأخرى التي تعتبر أقل تطورا و نشاطا، كما أن الحوكمة في المصارف تختلف عن باقي القطاعات في بعض الجوانب، وذلك للخصوصية التي يتصف بها الجهاز المصرفي والمالي. كما أنها تمت قبل التغييرات التي تشكل السمة الرئيسية للاقتصاد الليبي ككل في السنوات الماضية.

ثانياً- الدراسات السابقة المتعلقة بأثر الحوكمة على الأداء في ظل الازمات :

يعتبر الفشل في تطبيق مبادئ الحوكمة أحد الأسباب الرئيسية للأزمات المالية، فقد أظهرت دراسة (Johonson *et al,*1999) أن الدول الآسيوية التي كانت فيها مبادئ حوكمة الشركات أكثر تطبيقا كانت أقل تأثراً من غيرها بالأزمة الآسيوية التي ضربت آسيا سنة 1997.

وقد أكدت دراسة (2012) Brédartأن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة كان أحد أسباب الإفلاس بالنسبة للشركات الأمريكية التي تقدمت بطلب إشهار إفلاسها خلال أزمة الرهن العقاري الأمريكية. كما سعى (Peni and Vähämaa (2012 إلى اختبار قوة مبادئ الحوكمة في المصارف الأمريكية الكبرى في مواجهة الأزمة من خلال دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي لهذه المصارف. باستخدام بيانات لعدد 62 مصرف توصلت الدراسة إلى نتيجتين متعارضتين حيث تبين أن آليات الحوكمة لها علاقة عكسية مع تقييم سهم المصرف من جهة، و تؤدي إلى زيادة ربحية السهم من جهة أخرى. في إطار أشمل أختبر Izquierdo and Torres (2012 Ferrero), العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة و كل من الأداء المالي ودرجة خوض المخاطرة للشركات الأمريكية بما في ذلك المصارف خلال الأزمة العالمية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات أدى إلى تخفيض درجة خوض المخاطر بينما لم يكن له أثر على الأداء المالي للشركات.

كما سعت دراسة (Erkins, Hung and Maros (2012 للتعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات المالية خلال الأزمة المالية العالمية، وشملت عينة الدراسة 296 مؤسسة مالية من 30 دولة كانت في وسط الأزمة. وقد استخدمت هذه الدراسة كل من نسبة الملكية المؤسساتية ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لقياس درجة تطبيق الحوكمة، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد تبين أن حوكمة الشركات كانت محددا رئيسيا من محددات الأداء المالي للمؤسسات المالية. استنتجت الدراسة أن ارتفاع الملكية المؤسساتية الذي يعتبر انخفاضا لتطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة خسائر كبار المساهمين، ومن جهة أخرى تبين أن ارتفاع عدد أعضاء المجلس المستقلين يتناسب عكسيا مع ربحية المؤسسة. إن هذا التناقض في دراسة تشمل أكثر من دولة قد يرجع لاختلاف الأسواق، والبيئة التنظيمية لأنه لا يوجد دلائل على أن حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات في الاسواق المالية المختلفة(Klein, Shapiro and Young, 2005).

انتقالاً لدول الاتحاد الأوروبي سعى (Felí cio et al (2013 لاستكشاف العلاق بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الأوروبية الكبرى خلال الأزمة العالمية، وشملت الدراسة 97 مصرف في الفترة من 2006 إلى 2010. باستخدام تحليل الانحدار للبيانات اللوحية(Panel Data) توصلت الدراسة إلى وجود أثر لحوكمة الشركات بأبعادها(حجم المجلس، عدد الأعضاء المستقلين به، أعمار أعضاء المجلس، اجتماعات المجلس، واجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس) على الأداء المالي للمصارف الأوربية الكبرى خلال فترة الأزمة. وقد توصل (Kowalewski (2016 إلى نتائج مماثلة في بولندا.

أما في روسيا ارتكزت دراسةOrazalin, Mahmood, and Lee(2016) على 30 مصرف من كبار المصارف الروسية خلال المدة من 2004 إلى 2012 مقسمة إلى: قبل الأزمة، وخلال الأزمة، وبعد الأزمة. باستخدام نموذج

الانحدار اتضح أن لحوكمة الشركات أثر إيجابي على أداء المصارف قبل وبعد فترة الأزمة، أما خلال فترة الأزمة فبشكل مختلف وجدت الدراسة عدم وجود أثر للحوكمة على الأداء المالي.

يتضح من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وجود أثر إيجابي للحوكمة على ربحية المؤسسات في ظل الأزمات مع وجود بعض النتائج المناقضة. بالنسبة للدراسات التي خلصت لوجود أثر للحوكمة على الأداء المالي، تتناسق نتائجها مع نظرية الوكالة حيث أن التطبيق الفعال يعني زيادة الرقابة على الإدارة، وبالتالي تؤدي إلى تحسين أداء الشركة وتجنيبها مخاطر التعثر((Felí cio et al 2013. في الجانب الآخرالوصول لعدم وجود علاقة بين الحوكمة والأداء قد يكون سببه عدم فاعلية الإطار القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات على اعتبار أن التطبيق الفعال للحوكمة يقاس بالأثر على جوانب المنشأة المختلفة (Larcker, Richardson and Tuna, 2005).

كما يتضح أن جل الدراسات كانت مرتكزة في الدول المتقدمة، وإلى حد علم الباحثين تعتبر هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تتطرق إلى أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف الليبية، كما أنها الدراسة الأولى التي تتطرق لهذه العلاقة مع الأخذ في الاعتبار عدم الاستقرار الناتج عن ثورات الربيع العربي وما نتج عنه من تغيير مؤسساتي، والأزمة التي يمر بها النظام المصرفي في ليبيا، سعياً للمساهمة في حلحلت المشاكل التي تواجه هذا القطاع المهم.

8. منهجية الدراسة :

في إطار طبيعة ومشكلة الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية تحقيق هدف الدراسة والمتمثل في أثر كل جانب من جوانب الحوكمة على أداء المصارف التجارية في ظل الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي في ليبيا.

1.9.مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا للمصارف بشقيها (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)، ويرجع اختيار هذه الفئة كمجتمع للدراسة لكون متطلبات الحوكمة وتطبيقها مناطة بها من الدرجة الأولى(جودة ،2008). ونتيجة للظروف الراهنة تم توزيع الاستمارة على المصارف التي تقع إداراتها العامة في المنطقة الشرقية بليبيا وهي: المصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف المتوسط، وقد تم توزيع 50 استمارة استبيان على المصارف الأربعة وذلك عبر إدارة الموارد البشرية وأمين سر مجلس الإدارة لكل مصرف، وقد تم استرجاع 42 استمارة استبيان كلها صالحة للتحليل.

2.9. نموذج الدراسة:

استناداً على الإطار النظري والدراسات السابقة ، فإن المتغيرات المستقلة تتمثل في مبادئ الحوكمة وفقا لمنظمة التعاون الدولية، ومبادئ لجنة بازل، إضافةً إلى دليل مصرف ليبيا المركزي ، أما المتغير التابع فيتمثل في الأداء المالي للمصارف التجارية في ظل الأزمة، ويمكن تلخيص النموذج كما يلي:

شكل (1) النموذج المقترح للدراسة.

المتغيرات المستقلة(مبادئ الحوكمة).
كفاءة ونزاهة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
وضوح هيكل المصرف و دور الإدارة.
استقلالية وفعالية انظمة المراجعة.
التزام المصرف بالإفصاح والشفافية.
فعالية نظام إدارة المخاطر.
شفافية وعدالة نظام المكافآت والتعويضات.
ضمان حقوق المساهمين ووضوح دورهم.
تحديد دور وحقوق الأطراف ذات العلاقة.
تبني المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا.

المصدر: من إعداد الباحثين

لغرض اختبار فرضيات الدراسة تم توظيف تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر كل جانب من جوانب تطبيق الحوكمة التي حددتها الأُطر التنظيمية على إداء المصارف في ظل فترة الازمة التي يمر بها القطاع المصرفي وذلك على سياق دراسة(Baghat and Bolton(2008، ودراسة Brown and Caylor (2004)، كما تم استخدام تحليل الانحدار المتدرجStepwise وذلك للاستبعاد التدريجي للمتغيرات التي ليس لها أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع وصولاً إلى نموذج يحتوي فقط على المتغيرات ذات الدلالة كما في (Brown & Caylor (2009،و ElMir & Seboui (2008). وبذلك يمكن صياغة النموذج في المعادلة التالية:

$$Y = \beta o + \beta 1\, X1 + \beta 2\, X2 + \beta 3\, X3 + \beta 4\, X4 + \beta 5\, X5 + \beta 6\, X6 + \beta 7 X7 + \beta 8\, X8 + \beta 9\, X9 + \alpha$$

حيث:

Y= الأداء المالي للمصرف في ظل فترة الأزمة	5X= فعالية نظام إدارة المخاطر.
1X= كفاءة و استقلالية و نزاهة و استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.	6X= شفافية وعدالة نظام المكافآت والتعويضات.
2X= وضوح هيكل المصرف و دور الإدارة	7X= ضمان حقوق المساهمين ووضوح دورهم.
X3=استقلالية وفعالية انظمة المراجعة	8X= تحديد دور وحقوق الأطراف ذات المصالح.
4X=التزام المصرف بالإفصاح والشفافية.	9X= تبني المعايير الأخلافية والسلوكية العليا.
α= الخطأ العشوائي	

3.9.قياس المتغيرات وأداة تجميع البيانات

لغرض تجميع بيانات الدراسة تم تصميم استمارة استبيان وتحكيمها من قبل 3 متخصصين ومحكم لغوي، حيث تم الاعتماد بشكل رئيسي على مبادئ منظمة التعاون والتنمية ، ومبادئ لجنة بازل كما في جودة(2008)، بالإضافة إلى الاعتماد على دليل الحوكمة المصرفية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. أما فيما يتعلق بأداء المصارف، ونتيجة لعدم توفر البيانات المطلوبة وذلك لتأخر صدور التقارير المالية للمصارف محل الدراسة عن سنة 2016-2017-2018،فقد تم استخدام استمارة استبيان كما في دراسة حماد(2014)، وديات(2014)،لقياس أداء المصرف عن طريق سؤال عينة الدراسة أسئلة تعكس أداء المصرف في فترة الأزمة، وقد تم صياغة الأسئلة على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة – موافق – محايد –غير موافق – غير موافق بشدة). وتتكون استمارة الاستبيان من 3 أجزاء: الجزء الأول خاص بالبيانات الشخصية، والجزء الثاني يحتوي على 9 أجزاء فرعية كل فرع يتكون من مجموعة أسئلة متعلقة بدرجة تطبيق مبدأ من مبادئ الحوكمة، أما الجزء الثالث فيتكون من 6 أسئلة لقياس الأداء خلال فترة الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي. وقبل البدء في التحليل الرئيسي للدراسة تم اختبار صدق وثبات الاستمارة باحتساب معامل ألفا . Cronbach's Alpha

9. مناقشة نتائج التحليل الإحصائي

1.10.اختبار الصدق و الثبات

تم احتساب Cronbach's Alpha لغرض اختبار صدق و ثبات أجزاء الاستمارة، وذلك لكل جزء على حده من أجزاء الاستمارة و كذلك للاستمارة ككل. ويتضح من الجدول (1) أن معامل Cronbach's Alpha للاستمارة ككل يساوي ((0.976و هي قيمة مرتفعة و بعيدة عن الحد الأدنى المقبول(0.60)، وبذلك يمكن اعتبار فقرات الاستمارة ككل صادقة لما وضعت من أجله، وثابته بحيث أن احتمال الحصول على نفس النتائج من عينات أخرى يبلغ 0.97. كذلك الأمر بالنسبة لأجزاء الاستمارة حيث يتراوح معامل من 0.78 إلى 0.976، و بالتالي يمكن اعتبار جميع فقرات الاستبيان صادقة و ثابته في قياس ما وضعت من أجله.

جدول رقم (1) : معامل Cronbach's Alpha لقياس صدق وثبات الأداة

الفقرة	عدد الأسئلة	Cronbach's Alpha
استقلالية و نزاهة و كفاءة أعضاء مجلس الإدارة	6	0.855
وضوح هيكل المصرف ودور مجلس الإدارة	5	0.874
وجود أنظمة مراجعة مستقلة وفعالة تحقق مبدأ الامتثال	5	0.908
التزام المصرف بالإفصاح والشفافية	6	0.862
ضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر	5	0.884
نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة	4	0.900
وجود إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم	5	0.783
تحديد أدوار وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة	5	0.901
تبني المصرف للمعايير الأخلاقية والسلوكية وتشجيعها	3	0.976

أداء المصرف خلال فترة الأزمة	6	0.911
الاستمارة ككل	50	0.976

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2.10. نتائج تحليل الانحدار:

في البداية تم اختبار تأثير مبادئ الحوكمة مجتمعة على الأداء ويوضح جدول (2) نتائج هذا التحليل:

جدول (2) تحليل الانحدار لتأثير مبادئ الحوكمة مجتمعة على الأداء المالي

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig
	Beta	SE	Beta		
Constant	3.686	2.802		1.315	0.212
حوكمة الشركات	0.109	0.017	0.723	6.545	0.000
R2	0.523				
Adjusted R2	0.511				
F	42.837				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

توضح نتائج تحليل الانحدار أن معامل التحديد R^2 بلغ 0.51، وهو ما يعكس القوة التفسيرية الجيدة للنموذج، كما أن معامل الانحدار لتأثير متغيرات الحوكمة مجتمعة بلغ 0.723 والقيمة الاحتمالية (p-value) المناظرة لقيمة t كانت 0.000 و هي أقل من مستوى المعنوية 5%، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة أو متغير واحد على الأقل له تأثير معنوي على المتغير التابع. يقودنا هذا الاستنتاج إلى رفض الفرضية الصفرية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المصارف، وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات السابقة التي ترى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر إيجابيا على أداء المصارف في ظل الأزمات مثل Felí cio et al (2013)، و Kowalewski (2016).

على الرغم من أهمية النتائج في هذا التحليل إلا أنها لم توضح تفاصيل تأثير جوانب الحوكمة على الأداء ، وما هي الجوانب المسؤولة بشكل رئيسي عن هذه العلاقة ، لذلك في المرحلة الثانية تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر كل مبدأ على حده. وتوضح النتائج في جدول رقم (3) أن معامل التحديد للنموذج R^2 =0.696، أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير 0.696 من تباين المتغير التابع ، وهي قيمة جيدة أخذاً في الاعتبار أنه كلما اقترب معامل التحديد من 1 صحيح كلما كانت القوة التفسيرية للنموذج أقوى.

أشارت نتائج معامل الانحدار المتعدد إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية لمتغيرين مستقلين فقط مع المتغير التابع هما: المتغير X7(وجود إجراءات لضمان حقوق المساهمين ووضوح دورهم) حيث بلغ معامل الانحدار 0.354 والقيمة الاحتمالية (P-value) المناظرة لقيمة t كانت 0.004 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، أي أن ((P-value> 0.05، وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية الفرعية السابعة التي تنص على عدم وجودأثر ذو دلالة إحصائية لضمان حقوق المساهمين ووضوح دورهم على أداء المصارف التجارية في ظل الأزمات، بالإضافة إلى المتغير)X9= تبني

المصرف للمعايير الأخلاقية والسلوكية العليا) حيث بلغ معامل الانحدار 0.563 والقيمة الاحتمالية (P-value) المناظرة لقيمة t كانت 0.006 و هي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية التاسعة التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني المعايير الأخلاقية العالية على أداء المصارف التجارية في ظل الأزمات.

جدول (3) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig	Collinearity Statistics	
	Beta	SE	Beta			Tolerance	VIF
Constant	3.441	2.866		1.201	0.239		
استقلالية وكفاءة المجلس	-0.173	0.16	-0.178	-1.085	0.286	0.281	3.557
وضوح الهيكل	0.104	0.23	0.099	0.454	0.653	0.159	6.291
انظمة المراجعة	0.196	0.174	0.183	1.124	0.27	0.286	3.492
الافصاح والشفافية	-0.003	0.166	-0.003	-0.021	0.984	0.303	3.297
فعالية إدارة المخاطر	0.047	0.203	0.04	0.231	0.819	0.251	3.991
نظام التعويضات	-0.356	0.216	-0.269	-1.647	0.11	0.285	3.506
حقوق المساهمين	0.548	0.178	0.354	3.072	*0.004	0.574	1.742
حقوق ذوي المصالح	0.193	0.204	0.186	0.944	0.352	0.195	5.125
المعايير الأخلاقية	0.684	0.231	0.563	2.963	*0.006	0.211	4.75
R2	.7640						
Adjusted R2	0.696						
F	11.165						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أما بقية المتغيرات (استقلالية وكفاءة أعضاء المجلس، ووضوح هيكل المصرف ودور الإدارة ، واستقلالية وكفاءة أنظمة المراجعة، والالتزام بالإفصاح والشفافية، وفعالية نظام إدارة المخاطر، وفعالية وشفافية نظام التعويضات، ووجود إجراءات لحماية الأطراف ذات العلاقة) فأوضحت نتائج تحليل الانحدار أن معاملاتها ليس لها تأثير ذو دلالة معنوية على الأداء المالي عند مستوى دلالة 0.05، فقد كانت القيم الاحتمالية لمعاملات هذه المتغيرات أكبر من0.05 ((0.05<P-value، وبالتالي فإننا نخلص إلى قبول الفرضيات الصفرية المتعلقة بهذه المتغيرات.

على الرغم من الدلالة المعنوية للنموذج ككل وارتفاع معامل التحديد R^2 للنموذج إلا أن معاملات الانحدار الجزئية أظهرت أن7 من أصل 9 متغيرات ليس لها أثر ذات دلالة معنوية على المتغير التابع، الأمر الذي يرفع من شكوك وجود ارتباط خطي متعدد(Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة أدى إلى إضعاف الدلالة المعنوية لبعض المتغيرات، ولهذا الغرض تم استخدام تحليل الارتباط الخطي المتعددCollinearity Test للوقوف على معامل تضخم

التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة حيث يشير معامل تضخم التباين لكل متغير(VIF) إلى مدى وجود علاقة خطية لهذا المتغير مع متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة (Myers,Gamst, and Guarino,2006).

على الرغم من عدم وجود معيار يحدد الحد الأعلى الذي يمكن قبوله لمعامل تضخم التباين، إلا أن القاعدة العامة المتعارف أن الارتباط الخطي المتعدد لن يسبب مشكلة للنموذج إذا كان VIF ≤ 10 (Field, 2009). من خلال نتائج الاختبار يتضح أن معاملات تضخم التباين للمتغيرات المستقلة تتراوح من 1.7 إلى 6.29 وهو الأمر الذي يعتقد الباحثان أنه ليس ذو أثر على النموذج اعتماداً على قاعدة VIF ≤ 10.

3.10. الانحدار المتدرج

بالإضافة إلى ما سبق، وسعياً للحصول على نموذج أفضل ولتدعيم نتائج الانحدار المتعدد، تم استخدام تحليل الانحدار المتدرج Stepwise، الذي يقوم على إدخال كل متغير وتقييم مساهمته في النموذج مع الأخذ في الاعتبار الارتباط التعددي الخطي، فإذا كان مؤثراً يتم الاحتفاظ به وإذا لم يكن مؤثراً يتم حذفه، وتتم عملية تقييم مساهمة المتغيرات بعد كل عملية إدخال بحيث يُحتفظ فقط بالمتغيرات التي تساهم بشكل جوهري في النموذج، وتُحذف تلك التي ليس لها تأثيراً في النموذج ولذلك فإن هذا التحليل ينتهي بأقل عدد من المتغيرات المستقلة وهي فقط المتغيرات التي لها تأثير ذو دلالة معنوية على المتغير التابع (Wang and Jain, 2003). يوضح جدول(4) الملخص النهائي لتحليل الانحدار المتدرج وذلك بعد استبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير معنوي من النموذج.

أظهرت نتيجة الانحدار المتدرج في جدول (4) أنه قد تم حذف كل المتغيرات والإبقاء فقط على المتغيرات التي لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع الأمر الذي أسفر عن بقاء متغيرين: ضمان حقوق المساهمين وتبني المعايير الأخلاقية، وهو ما يتفق مع نتائج الانحدار المتعدد في النموذج الأول، كما أن قيمة معامل التحديد بعد استبعاد المتغيرات الغير مؤثرة كانت تقريبا كما هي في النموذج الأول، وهذا يعني أن المتغيرين المتبقيين هما المسبب الرئيسي للقوة التفسيرية للنموذج الأول. وبالتالي أظهرت هذه النتائج أن مبادئ الحوكمة في المصارف لها تأثير إيجابي على إداء المصارف في ظل الأزمات وأن تبني المصرف للمعايير الأخلاقية وتشجيعها كان المسؤول الأول، يليه وجود إجراءات لضمان حقوق المساهمين ووضوح دورهم، دون أن تلعب بقية المبادئ أي دور.[1]

جدول(4) النتيجة النهائية لتحليل الانحدار المتدرج لتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	T	Sig	Collinearity Statistics	
	Beta	**SE**	**Beta**			**Tolerance**	**VIF**
Constant	**3.231**	**2.543**		**1.271**	**0.212**		
المعايير الأخلاقية	**0.753**	**0.116**	**0.62**	**6.514**	***0.000**	**1.235**	**0.810**

[1] ولا يسمح حجم الورقة بإضافته Backwards .تم التوصل لنفس النتائج باستخدام تحليل الانحدار إلى الوراء

حقوق المساهمين	**0.573**	**0.147**	**0.37**	**03.89**	***0.000**	**1.235**	**0.810**
R2	**0.721**						
Adjusted R2	**0.707**						
F	**F=49.210**						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن التأثير الإيجابي لكلٍ من ضمان حقوق المساهمين، وتبني معايير أخلاقية على الأداء يدعم نظرية تكلفة الوكالة، فوجود إجراءات تضمن حقوق لمساهمين، من شأنه أن يفرض رقابة إضافية على الإدارة ويقلل من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك، ويقلل من فرص وجود تضارب في المصالح ومن ثم يعزز عمل الإدارة لصالح المنشأة وملاكها. إضافة إلى ذلك، وجود أثر إيجابي لحقوق المساهمين على الأداء المالي وعدم تأثير حقوق أصحاب المصالح يشير إلى أنه وبسبب حداثة العهد بالحوكمة فإن مفهوم حوكمة الشركات السائد في ليبيا لايزال المفهوم الضيق الذي يرتكز على حقوق الملاك فقط. كما أن وجود أثر لتبني المعايير الأخلاقية العالية يؤكد و بصورة جلية على أهمية البعد السلوكي الذي تلعبه الحوكمة في تجنب الأزمات(عبد القادر ومحمد،2009)، ويؤكد على أهمية الالتزام بالمعايير الأخلاقية العالية كأداة لتفادي الأزمات.

بالمقارنة مع دراسةOmar (2010)، التي خلصت لعدم وجود أثر لمبادئ الحوكمة على أداء الشركات(بما فيها المصارف) في ليبيا، يتضح جليا التغيير الذي حدث في أثر الحوكمة على الأداء، والذي يمكن تفسيره على أن الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الليبي بصفة عامة والقطاع المصرفي على وجه الخصوص زادت من أهمية مبادئ الحوكمة خاصة حماية حقوق المساهمين ووجود معايير أخلاقية للعمل، وهذا يؤكد الآراء التي تفترض أن الأزمات الاقتصادية والمالية تُحدث تغييرات في بيئة اتخاذ القرارات و آلياتها (Mohamed and Seelanatha, 2014).

أما بالنسبة للمتغيرات التي تبين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لها على أداء المصارف فيمكن إرجاء ذلك لضعف في الإطار القانوني والتشريعات النافذة التي تُفرض من خلالها مبادئ الحوكمة Larcker, Richardson and Tuna, 2005))،الأمر الذي يؤدي لضعف التطبيق الحقيقي الذي يمكن قياسه بالمخرجات وليس فقط بدرجة الالتزام بالمبادئ، وهذا التفسير ينطبق على مبادئ الحوكمة في ليبيا فقد صدر دليل حوكمة المصارف عام 2010، أشهر قليلة قبل ثورة 17 فبراير وما نجم عنها من تغييرات قانونية و تشريعية، أضافة إلى عدم الاستقرار الذي تمر به البلاد منذ سنوات وغياب دور سوق الأوراق المالية، كما يمكن أن يساهم في ذلك غياب الوعي بأهمية ودور مبادئ الحوكمة لكافة الأطراف ذات العلاقة، وإدراك أهميتها كسبيل لتفادي الأزمات.

10.النتائج والتوصيات:

1.11. نتائج الدراسة:

1. بصفة عامة يوجد أثر إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية.

2. إن أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف مستمد من أثر كلٍّ من ضمان حقوق المساهمين، وتبني معايير أخلاقية عالية.
3. نتيجة للأزمة وعدم الاستقرار ازداد التركيز على كل من ضمان حقوق المساهمين وتبني المعايير الأخلاقية العالية.
4. اعتماداً على أهمية حقوق المساهمين وعدم تأثير حقوق أصحاب المصالح، يعتبر المفهوم السائد في ليبيا هو المفهوم الضيق الذي يرتكز فقط على مصالح الملاك.
5. لا تؤثر باقي جوانب الحوكمة على أداء المصارف التجارية في ليبيا في ظل الأزمات.
6. اعتماداً على تقييم علاقتها بالمخرجات إن عدم تأثير بعض متغيرات الدراسة على إداء المصارف يرجع لضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة.
7. ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة يمكن تعليله بضعف الأطر القانونية والتنظيمية، وعدم الوعي بأهمية الحوكمة، وغياب الدول الفعال لسوق الأوراق المالية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

2.11. التوصيات:اعتماداً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة اتخاذ الخطوات والإجراءات الفاعلة لضمان الالتزام بدليل الحوكمة في المصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سنة 2010.
2. ضرورة تفعيل دور سوق الأوراق المالية كأداة رقابية على تطبيق مبادئ الحوكمة.
3. ضرورة تشجيع المصارف على الالتزام بمبادئ الحوكمة لما لها من فوائد.
4. ضرورة وجود برامج تدريبية وتعليمية لخلق الوعي بأهمية الحوكمة كوسيلة من وسائل تقادي الأزمات والتقليل من آثارها، بالإضافة إلى ترسيخ مفهوم تطبيق الحوكمة الواسع الذي يشمل جميع الأطراف ذات العلاقة ولا يقتصر على الملاك.

ضرورة دعم القيام بمزيد من البحوث في هذا المجال سعيا لتطوير مستوى التطبيق الفعال للحوكمة.

قائمة المراجع:

1. بورقبة، شوقي عشور وغربي عبدالحليم عمار.(2014)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 1-12.
2. جودة، فكري عبدالغني. (2008)، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئة لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة
3. حماد، الطاهر محمد أحمد.(2013)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء المصارف التجارية السودانية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم و التقنية.
4. دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سنة 2010.

5. دياب، رنا مصطفى.(2014(،واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى.
6. شريعة، بوبكر فرج والبركي، وفاء سالم. (2014)، قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الرابع.
7. شريفي، عمر. (2009)، دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
8. شنب، إسماعيل عبدالباري. (2014)، أثر تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات على موثوقية المعلومات المحاسبية وقرارات المتعاملين في سوق الأوراق المالية الليبي، رسالة ماجستير ، الأكاديمية الليبية ، فرع مصراته ، ليبيا.
9. عبدالقادر، بريش ومحمد حمو.(2009)، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمات المالي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر
10. قانون رقم 19 لسنة 2013 بشان أعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي الصادر عن المؤتمر الوطني العام سنة 2013 .

11. Ahmed, A. and Handan, A. (2015),**The Impact of Corporate Governance on Firm Performance: Evidence From Bahrain Bourse,** International Management Review,Vol.11(2),pp.21-37.
12. Alamgir, M. (2007), **Corporate Governance: A Risk Perspective,** Conference of Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, Egyptian Banking Institute, Cairo.
13. Bhahat,S. and Bolton,B. (2008), **Corporate Governance and Firm Performance**, Journal of corporate Finance, Vol(14), pp.257-273.
14. Bowen, RM., Rajgopal, S. and Venkatachalam, M. (2005), **Accounting Discretion, Corporate Governance, and Firm Performance**, Working Paper, University of Washington.
15. Brédart,s.(2012), **Financial Distress and Corporate Governance: The Impact of Board Configuration**, International Business research, Vol.7(3), pp.72-80.
16. Brown, LD., and Caylor,ML. (2004), **Corporate Governance and Firm performance**, Working Paper, Georgia State University
17. Brown, LD., and Caylor,ML. (2009), **Corporate governance and firm operating performance**, Review of Quantitative Finance and Accounting, vol.32,pp.129-144.
18. Defond, M.L., Hann, R.N. and Hu, X. (2005), **Does the Market Value Financial Expertise on Audit Committees of Boards of Directors?**, Journal of Accounting Research, Vol.43, pp.153–193.
19. ElMir, A. and Seboui,S.(2008), **Corporate Governance and the Relationship Between EVA and created shareholder,** Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol.8(1), pp. 46 – 58.

20. Erkins,DH., Hung,M. and Matos,P. (2012**),Corporate Governance in the 2007–2008 Financial Crisis: Evidence From Financial Institutions Worldwide,** Journal of Corporate Finance, Vol.18, pp.389-411.
21. Felício,JA., Ivashkovskaya ,I., Rodrigues. and Stepanova, A. (2013), **Corporate Governance and Performance in the Largest European Listed Banks during the Financial Crisis,** Revosta Innovar Journal, Vol.24(53), pp.83-98.
22. Ferrero,IF., Izquierdo., and Torres,MJ. (2011), **The Impact of the Board of Directors Characteristics on Corporate Performance and Risk-taking Before and During the Global Financial Crisis**, Review of Management Science, Vol.6, pp.207-226.
23. Field, A. (2009). **Discovering statistics using SPSS**. Sage publications. London, UK
24. Gompers,PA.,Ishii,JL.and Metrick,A. (2003), **Corporate Governance and Equity Prices**, Quarterly Journal of Economics,Vol.118(1),pp.107-155.
25. Hermalin, B. and Weisbach, M. (2007), **Transparency and Corporate Governance**, University of California and University of Illinois working paper.
26. Ionescu, L. (2010**),The corporate Governance Causes of the Financial Crisis**, Geopolitics, History, and International Relations, Vol.(2), pp. 64–169
27. Jensen,M. and Meckling, W. (1976),**Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, *Journal of Financial Economics,* , Vol .3(4), pp.305-360.
28. Johnson,S., Boone,P., Breach,A. and Friedman, E. (2000), **Corporate Governance in the Asian Financial Crisis**, Journal of Financial Economics, Vol.58(1/2), pp.141-186.
29. Klein, P., Shapiro, D., and Young, J. (2005), **Corporate Governance, Family Ownership and Firm Value: The Canadian Evidence.***Corporate Governance:An International Review, vol.3* (6), pp.769-784.
30. Kowalewski, O. (2016), **Corporate Governance and Corporate Performance: Financial Crisis (2008),***Management Research Review, Vol.39(11), pp.1494-1515.*
31. Larbash, M.(2010), **An Evaluation of Corporate Governance Practice in Libya: Stakeholders' Perspectives,** PhD thesis, Nottingham Trent University.
32. Larcker, D., Richardson,S. and Tuna, I. (2005), **How important is corporate governance**?, Working Paper, University of Pennsylvania.
33. Levine,R.(2004), **The Corporate Governance of Banks: A Concise Discussion of Concepts and Evidence,** World Bank Policy Research Working Paper 3404.
34. Miteva, M. (2009), **Policy Brief on Corporate Governance of Banks: Building Blocks**, MENA-OECD Working Group on Corporate Governance, Organization of Economic Cooperation and Development.
35. Mohamed, AE. And Seelanatha,L. (2014), **The Global Financial Crisis (GFC), Equity Market Liquidity and Capital Structure; Evidence from Australia**, Journal of Applied Research in Accounting and Finance (JARAF), Vol.9(1).
36. Molineus, S. (2007), **International and MENA Wide Trends and Developments in Bank and Corporate Governance**, The forum of Corporate Governance for Banks in Saudi Arabia, The Institute of Banking-IFC.
37. Myers, LS.,Gamst, G. and Guarino, AJ.(2006), **Applied Multivariate Research: Design and Interpretation**, SAGE Publication, London, UK.
38. Omar,KM. (2010), **Corporate Governance in Libyan Public Listed Companies**, Master's thesis, University of Utara Malaysia, Malaysia
39. Orazalin, N., Mahmood, M. and Lee, JK. (2016**), Corporate Governance, Financial Crises and Bank Performance: Lessons from Top Russian Banks**, *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol 16*(5), 798-814.
40. Organization of Economic Cooperation and Development (OECD). (2004), **OECD principles of corporate Governance**, available at

http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf retrieved on 19/01/2017

41. Organization of Economic Cooperation and Development (OECD). **(2015), G20/OECD principles of corporate Governance**, available at
42. http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/2615021e.pdf?expires=1491010575&id=id&accname=guest&checksum=7A93F790C38EDE8103E7B5E749EFE738 retrieved on 20-03-2017.
43. Peni, E. and Vähämaa, S. (2012), **Did Good Corporate Governance Improve Bank Performance During the Financial Crisis**, *Journal of FinancialServices Research*, Vol. 41 (1/2), 19-35.
44. Skaife, AH., Collins., DW. and LaFond, R. (2006), **Discussion of the effects of corporate governance on firms' credit ratings**, Journal of Accounting and Economics,vol.42, pp.245–254
45. Wang,CS., Jain,CL.(2003), **Regression Analysis: Modelling & forecasting**, Graceway Publishing Company, Flushing, New Yourk.
46. Zagoub, A.(2011), **Corporate Governance in Libyan Commercial Banks**, Ph.D. Thesis, University Of Dundee, UK.